16 November 2020
Arabic

الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقديرات المنقحة ضمن الميزانية البرنامجية لعام 2021 فيما يخص آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية

التقرير الثامن عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لعام 2021 في إطار الباب 27، المساعدة الإنسانية، والباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (A/75/372). وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، تلقت معلومات إضافية، اختتمت برودود خطية مؤرخة 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2 - وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد تم تمديد ولاية آلية الرصد حتى 10 تموز/يوليه 2020، عملا بقرار مجلس الأمن 2504 (2020)، وتم تجديدها حتى 10 تموز/يوليه 2021، عملا بقرار المجلس 2533 (2020). ويشير إلى أن مجلس الأمن قد استثنى، في القرارين 2504 (2020) و 2533 (2020) على التوالي، معبري اليعربية (العراق) وباب السلام (تركيا) الحدوديين من قائمة المعابر المأذون بها لعمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، وأذن، في القرار 2533 (2020)، للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين باستخدام معبر باب الهوى (تركيا) الحدودي السوري، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية من خلال أقصر الطرق المباشرة، مع إخطار السلطات السورية بذلك. ويشير الأمين العام أيضا إلى أنه وفقا للقرار 2533 (2020)، الذي استثنى بموجب المجلس معبر باب السلام الحدودي من قائمة المعابر المأذون بها لعمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، يتم توجيه جميع المساعدات التي توصلها الأمم المتحدة إلى شمال غرب الجمهورية العربية السورية من خلال معبر باب الهوى الحدودي، منذ شباط/فبراير 2020. ويرد مزيد من المعلومات الأساسية في الفرع الأول من تقرير الأمين العام.



ثانياً - أثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

3 - عند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا كان محدوداً على عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود وعلى قدرة آلية الرصد على تنفيذ ولايتها. وأبلغت اللجنة بأن العمليات قد استمرت دون انقطاع بسبب التخطيط الاستباقي لاستمرار العمليات وتنفيذ تدابير التخفيف من وطأة جائحة مرض فيروس كورونا التي وضعها البلد المضيف ووكالات الأمم المتحدة وشركائها المنفذين، وكذلك الآلية. وتذكر اللجنة الاستشارية بأنها قدّمت تعليقات وتوصيات بشأن أثر جائحة كوفيد-19 في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/7، الفصل الأول، الفقرات 12-16).

ثالثاً - أداء الميزانية لعامي 2019 و 2020 والاحتياجات المقترحة من الموارد لعام 2021

4 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه لم تُدرج أي اعتمادات في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 للباب 27، المساعدة الإنسانية، نظراً إلى أن ولاية آلية الرصد كانت سارية حتى 10 تموز/يوليه 2020 وقت إعداد ذلك التقرير. ويشير الأمين العام أيضاً إلى أن الموارد الإضافية قد تمت مواءمتها مع الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021، التي أظهرت تخفيضاً في عام 2021 مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020 تحت بند التسويات التقنية بوصفها بنداً غير منكرر، وأن احتياجات عام 2021 مدرجة بالتالي تحت بند "الولايات الجديدة/الموسعة". ويرد في الجدول أدناه موجز للاحتياجات المقترحة من الموارد لآلية الرصد لعام 2021 بالمقارنة مع الاعتمادات المرصودة لعام 2020 ونفقات عام 2019.

أداء الميزانية ومجموع الاحتياجات من الموارد (مخصوماً منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تغييرات عام 2021 (قبل إعادة تقديرات عام 2021 (بعد إعادة تقدير التكاليف)	تغييرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	تغييرات عام 2021 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغييرات	الإنفاق	نفقات اعتمادات عام 2020	نفقات اعتمادات عام 2019	تكاليف الموظفين الأخرى
النسبة المئوية	المجموع	التغييرات الجديدة/التغييرات الأخرى	التغييرات الفنية ^(أ)	الولايات
35,8	1 521,3	(31,0)	(684,1)	- 1 521,3	(2 205,4)	1 232,2	2 205,4	1 953,8	تكاليف الموظفين الأخرى
-	-	(100,0)	(0,5)	-	(0,5)	-	0,5	-	الضيافة
-	-	(100,0)	(8,2)	-	(8,2)	-	8,2	12,3	الخبراء الاستشاريون
169,9	166,7	(29,9)	(71,3)	- 166,7	(238,0)	83,6	238,0	239,0	سفر الموظفين
23,7	23,2	(41,4)	(16,4)	- 23,2	(39,6)	6,0	39,6	21,6	الخدمات التعاقدية
156,4	152,8	(37,7)	(92,4)	- 152,8	(245,2)	96,0	245,2	168,9	مصروفات التشغيل العامة
22,8	22,2	(3,9)	(0,9)	- 22,2	(23,1)	15,6	23,1	15,0	اللوازم والمواد
-	-	(100,0)	(2,2)	-	(2,2)	0,2	2,2	3,9	الأثاث والمعدات
-	-	(100,0)	(3,0)	-	(3,0)	-	3,0	2,3	تحسين أماكن العمل
42,1	41,2	(47,4)	(37,1)	- 41,2	(78,3)	19,5	78,3	19,2	الزمالات والمنح والمساهمات
1 972,0	1 927,4	(32,2)	(916,1)	- 1 927,4	(2 843,5)	1 453,1	2 843,5	2 436,0	المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)

(أ) على النحو المعروض في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021 (A/75/6 (Sect. 27)).

5 - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مجموع النفقات في 30 أيلول/سبتمبر 2020 بلغ 1 453 100 دولار (أو 51,1 في المائة) مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020 البالغة 2 843 500 دولار، والتي تشمل النفقات في إطار ما يلي: (أ) تكاليف الموظفين الأخرى البالغة 1 232 200 دولار (أو 55,9 في المائة) من الاعتمادات المرصودة البالغة 2 205 400 دولار؛ و (ب) التكاليف غير المتصلة بالوظائف البالغة 220 900 دولار (أو 34,6 في المائة) من الاعتمادات المرصودة البالغة 638 100 دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية في أن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن النفقات الفعلية لعام 2020 إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

6 - وتبلغ الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموارد لآلية الرصد لعام 2021 ما قدره 1 927 400 دولار، مما يعكس نقصانا قدره 916 100 دولار (أو 32,2 في المائة)، مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020 البالغة 2 843 500 دولار، ويُعزى ذلك أساسا إلى إلغاء 11 وظيفة في العراق وتركيا بسبب ما سبق ذكره من استثناء معبري اليعربية وباب السلام الحدوديين عملا بقراري مجلس الأمن (2020) 2504 و (2020) 2533، على النحو التالي: وظيفتان لموظف رصد (ف-4 و ف-3)، ووظيفة واحدة لموظف أمن (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمحلل إداري (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية)، ووظيفتان لسانق (الرتبة المحلية)، و 4 وظائف لموظف رصد معاون (من متطوعي الأمم المتحدة).

7 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ثلاث وظائف، جميعها في عنتاب (تركيا)، كانت شاغرة في 30 أيلول/سبتمبر 2020، وهي وظيفتان لموظف رصد معاون (من متطوعي الأمم المتحدة) ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية). وأبلغت اللجنة أيضا بأن إحدى وظائف متطوعي الأمم المتحدة المذكورة أعلاه والوظيفة من الرتبة المحلية كانت من بين الوظائف المقترحة إلغاؤها حاليا. وتحيط اللجنة الاستشارية علما باقتراح إلغاء وظيفة وطنية وترى أنه ينبغي الإبقاء على الوظائف الوطنية عندما يكون ذلك ممكنا من الناحية التشغيلية. وعلاوة على ذلك، تشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة، عملا بقراريها 276/61 و 24/66، كانت قد طلبت إلى الأمين العام في قرارها 263/74 مواصلة بذل جهوده لتعزيز تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، كلما كان ذلك مناسباً (انظر أيضا A/75/7/Add.2، الفقرة 53).

8 - وتغطي الموارد المقترحة تكاليف استمرار 19 وظيفة، على النحو التالي: وظيفة واحدة لرئيس (مد-1)، ووظيفة واحدة لموظف رصد/رئيس فريق (ف-4)، ووظيفة واحدة لموظف إداري (ف-3)، ووظيفتان لموظف رصد (ف-3)، ووظيفة واحدة لمساعد خاص/موظف رصد معاون (ف-2)، ووظيفتان لموظف رصد (ف-2)، ووظيفة واحدة لموظف أمن (موظف فني وطني)، ووظيفة واحدة لمساعد إداري (الرتبة المحلية)، وخمس وظائف لسانق (الرتبة المحلية)، وثلاث وظائف لموظف رصد (من متطوعي الأمم المتحدة)، جميعها في عنتاب (تركيا)، ووظيفة واحدة لموظف اتصال (ف-4)، في نيويورك. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأنه يُقترح أن يظل منصب الرئيس برتبة مد-1 نظرا لعدم تغيير طبيعة آلية الرصد وتعقيدها، على الرغم من إجراء العمليات عبر الحدود عبر معبر حدودي واحد فقط. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه رغم انخفاض عبء العمل الإداري، يظل دور الرئيس والمهام الفنية التي يضطلع بها ووجوده اليومي في نقطة الحدود ضرورية من أجل التواصل مع سلطات البلد المضيف والعمل مع كبار قادة تنسيق الشؤون الإنسانية وممثلي وكالات الأمم المتحدة لكفالة تنفيذ ولايته. وأبلغت اللجنة أيضا بأن رئيس الفريق (ف-4) مسؤول عن الإدارة اليومية لفريق الرصد، وهو موجود يوميا في نقطة الحدود. وعلاوة على ذلك، يقترح الأمين العام الإبقاء على مجموعة السائقين الخمسة الحاليين (الرتبة المحلية) لضمان إمكانية تناوبهم على ضوء عدم تغيير وتيرة العمليات العابرة للحدود والقيود المفروضة على عدد ركاب المركبات من أجل الحد من احتمال التعرض

للإصابة بمرض فيروس كورونا. وترى اللجنة الاستشارية أنه لضمان تلبية الاحتياجات التشغيلية لآلية الرصد وضمان تنفيذ ولايتها، فإن الحاجة إلى استعراض وتعديل هيكل ملاك الموظفين والمستويات الوظيفية للوظائف لا تزال موجودة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المقبل معلومات عن ذلك.

9 - تبلغ الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة ما قدره 406 100 دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره 232 000 دولار، أو بنسبة 36,4 في المائة، مقارنة بالاعتمادات المرصودة لعام 2020 البالغة 638 100 دولار. وكما هو مبين في الجدول وفي الفقرة 5 أعلاه، بلغت النفقات للتكاليف غير المتصلة بالوظائف 482 200 دولار في عام 2019 و 220 900 دولار في الأشهر التسعة الأولى من عام 2020. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن انخفاض مستوى الإنفاق يُعزى إلى جائحة كوفيد-19 وحالة السيولة، وأن الاحتياجات المقترحة لعام 2021 تستند إلى افتراض سنة عمليات عادية. وبالنظر إلى مستوى الإنفاق في عام 2019 والأشهر التسعة الأولى من عام 2020، توصي اللجنة الاستشارية بتخفيض مقداره 40 610 دولارا (10 في المائة) من الموارد غير المتصلة بالوظائف المقترحة لعام 2021.

10 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة أعلاه، بالموافقة على مقترح الأمين العام للموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف.

رابعاً - خلاصة

11 - ترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة 18 من تقرير الأمين العام. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بملاحظات وتوصياتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) اعتماد مبلغ إضافي قدره 1 922 600 دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في إطار الباب 27، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية لعام 2021، يحمل على صندوق الطوارئ؛

و (ب) اعتماد مبلغ إضافي قدره 194 900 دولار في إطار الباب 36، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات 1، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لعام 2021.